مجلة قضايا معرفية

2602-7542 ISSN

المجلد (02) ، العدد (03) لشهر سبتمبر 2022

سياسات الحكومة في رفع دراجات الاستثمار المحلية و الدولية

Government policies in raising domestic and international investment bikes

1، قصير عائشة

ghessier aicha

طالبة دكتوراه ، جامعة الجزائر – 3-

Schoolgirl Dor Universal alg -3-

ghessieraicha17@gmail.com

1- المؤلف المرسل: قصير عائشة، الإيميل: ghessieraicha17@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات السياسية كبيرة لتحسين أوضاعها الاستثمار من أجل مواكبة العالم و دول الجوار، نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار كمصدر تمويل للدولة، فحاولت تحسين العوامل لرفع من الاستثمارات المحلية و الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات والضمانات من أجل خلق مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد وقد تعددت المفاهيم بالنسبة لسياسة الحكومة الجزائرية،وبالنظر إلى تعدد أشكالها نجد أن الدول تتبناها بغية تحقيق أهداف مسطرة، وبهذا انتهجت الدول مجموعة من الأساليب السياسية خاصة المتعلق بتعديل قانون الاستثمار،حيث سمحت للمستثمرين،إمكانية الاستفادة من بعض الإعفاءات،حيث تعمل بجهد كبير للالتزام بهذه التحفيزات من خلال قوانين المعمول بها.

الكلمات المفتاحية: السياسية- الحكومة- الاستثمار – المحلية - الدولية

Abstract:

The government carried out a set of major political reforms to improve its investment conditions in order to keep pace with the world and neighboring countries, given the increasing importance of investment as a source of financing for the state. It tried to improve factors to raise domestic and foreign investments by providing facilities and guarantees in order to create jobs and advance the economy. There were many concepts With regard to the policy of the Algerian government, and in view of the multiplicity of its forms, we find that countries adopt it in order to achieve established goals, and thus the countries have adopted a set of political methods, especially related to amending the investment law, as it allowed investors to benefit from some exemptions, as it works with great effort to comply with these incentives through Applicable Laws

Keywords: Politics - government - investment - local - international

1. مقدمة:

يشهد العقد الحالي إصلاحاً اقتصادياً واسع النطاق في معظم البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية , وذلك بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار , وإعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية وإصلاح القطاع العام، وكذلك كبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل، وقد نجحت بعض الدول في تنفيذ برامجها الإصلاحية .

وما زال البعض الآخر يتعثر في ذلك لوجود صعوبة بالغة في التوفيق بين الأهداف المتناقضة كترشيد الاستهلاك وضغط الإنفاق العام لمكافحة التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلتي البطالة والفقر بنفس الوقت.

ثم طرح لإشكالية البحث:

- هل لسياسات الحكومة انعكاس على رفع دراجات الاستثمار المحلية و الدولية؟

الفرضيات:

- لسياسات الحكومة انعكاس على رفع دراجات الاستثمار المحلية و الدولية.

يعود اختيار موضوع الدراسة لعدة عوامل هي:

أن موضوع الدراسة يدخل ضمن صلب تخصص الباحثين.

- إيجاد نوعية التأثير التي تحدث عند المستثمر من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي.
- تسليط الضوء على بعض السياسات التحفيز.

أهمية دراسة السياسات الحكومة رفع دراجات الاستثمار وبالتالي تقليص الفوارق الكبيرة الموجودة بين المؤسسات الناشئة و الكبيرة ، و عملية الاستثمار تأخذ في حسبانها طبيعة عمل المؤسسات الناشئة و المستثمر المحلي و الدولي.

تتضح أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع التي تبرز:

- إبراز مهام و أهداف الاستثمار و انعكاس على رفع دراجات الاستثمار المحلية و الدولية.
- استخراج إخبار يهدف إلى تحديد طبيعة اتجاه الاستثمار من خلال سياسة الحكومة عن طريق تحديد طبيعة أسلوب المؤسسات الناشئة وإبراز العلاقة التي تربط الممارسة الاستثمارية بطرق التجارية.

1.الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر:

انطلقت السلطة الجزائرية في الألفية الثالثة بتطبيق برامج تنموية توسعية لفترة (2001_2014) عمدت فيها مواصلة المسيرة التنموية والانعاش الاقتصادي وفي مايلي سنعطي لمحة عن أهم ما جاء به كل مخطط

1.1.برنامج الانعاش الاقتصادي : (2001_2004) :1 هدف إلى اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز، وإعادة الإعتبار للبنى التحتية وصيانتها،ومستوى إكتمال المشاريع، توفير الوسائل وقدرات الإنتاج ولاسيما منها الوطنية، والعمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج وجب الانطلاق فيها مباشرة،وتم تخصيص 7مليار دولار لهذا البرنامج، والمستفيد الأساسي منه كان قطاع الزراعة، اضافة الى النقل والسكن والهياكل القاعدية والمحلية .ويمكن القول انه ضمن هذا البرنامج استطاع الاقتصاد الجزائري تحقيق نوع من التقدم، فقد ارتفع الناتج. المحلي الخام من 4078,7 مليون دينار جزائري سنة 2000الى 5126,7 مليون دينار سنة 2004، والأهم من ذلك نجحت الجزائر في تقليص ديونها الخارجية بأربعة مليار دولار خلال 5 سنوات،حيث انخفضت البطالة من 29,5٪ في بداية المخطط إلى 17,7٪ سنة 2004.

2.1.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005_ 2009): بغية دعم مستويات النمو المحققة خلال الفترة السابقة تم إطلاق هذا البرنامج لإعادة التوازن الإقليمي من خلال ترقية الاستثمار وضبطه، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي ، والإصلاح في مجال التنمية البشرية، وأهم هدف سعى إلى تحقيقه خاصة وأنه جاء في فترة العولمة المالية،كان عصرنة المنظومة المالية، وقد خصص له 150مليار دولار، 45٪ منها لتحسين ظروف معيشة السكان،و 40,5٪ الأخرى لتطوير المنشأت الأساسية كقطاع النقل والأشغال العمومية والماء وتهيئة الإقليم ، وقد تمكن هذا البرنامج من تحسين وتعزيز القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة .

3.1.المخطط الخماسي للتنمية: (2010_2014) : : هو مخطط تكميلي لدعم النمو خصصت له السلطات 286مليار دولار منها لإنهاء المشاريع الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع جديدة ما يعادل 156مليار دولار،كما يخصص أكثر من 40٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية، وعليه فالملاحظ أن هذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010_2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الآن، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.1

2.سياسة الاستثمار على المستوى الوطني:

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني،وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء،ويمكن تناول ذلك وفق الآتي :

1.2.الأهمية على مستوى الفرد: يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد،كما يأتي

- يساعد الفرد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار .
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة،سواء المنتظمة أو غير المنتظمة.1
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

2.2.الأهمية على المستوى الوطني: يمكن تلخيصها فيما يلي :

- زيادة الدخل الوطني للبلاد .
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1

من خلال هذا يظهران للاستثمار دور كبير وأهمية في تحرك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك لاستراتيجية الاستثمار آلتي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ويمكننا تحديد أهميته حسب بوسروشاتر في كتاب _ Analyse evaluation des prgets de investissement :أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ،فالاستثمار هو المحرك الوحيد للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة،اما النقطة الثانية فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والقدرات الجامدة للنشاط،اضافة لهذا فالاستثمار صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط المالي والاقتصادي،وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية ويفتح باب المنافسة في السوق التجاري.1

الاستثمار صورة معبرة للنمو والتقدم الوطني، وهو الصورة المعبرة عن مدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية،ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتباره كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي،واحدى الوسائل الأساسية لتطوير منشآتها وتوسيعها .

يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طرق إنتاجه لمنتجات ثم الاعتماد على تصديرها،بكوين رأس مال جديد يؤدي لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج،وتوسيع مكانتها في السوق .

يساهم في تقليص عجز ميزانية الدولة ويعطي المجال للاستخدام الأفضل للموارد الإنتاجية،وتحسين مستوى المدخرات،وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.1

الجدول : جدول تحميل التكاليف وفق استراتيجية دعم المؤسسات الناشئة

نوع التكلفة	طبيعة التكلفة	التكلفة المحملة	التكلفة المخفضة
التكلفة الهيكلية أو التكلفة الثابتة أو غير المباشرة	المعدات والتجهيزات	تكلفة الشراء والنقل	الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية
	الأراضي	تكلفة الشراء بالتراضي	تجنب الأسعار المرتفعة نتيجة المزايدة المفتوحة
	دراسة الجدوى	لاشيء	حساب تخصيص 150-302
	النماذج الأولية	لاشيء	حساب تخصيص 150-302
التكلفة التسييرية أو التسويقية أو المتغيرة أو المباشرة	التكوين	لاشيء	حساب تخصيص 150-302
	الحضانة	لاشيء	حساب تخصيص 150-302
	الترويج	لاشيء	حساب تخصيص 150-302
	الأعباء الإجتماعية	تحمل جزء	اعفاء لمدة 3 أشهر وتخفيض 20% لمدة 12 شهر
	أجور العمال	مساهمة مشتركة	إعانة التشغيل بمبلغ 1000دج لمدة 3 سنوات
	حصة رب العمل في الضمان الاجتماعي	تتحمل المؤسسة جزء	تتكفل الدولة ب7% من الراتب الخام للمساعدة على الإدماج المهني
	رسوم التصدير	لاشيء	إعفاء دائم

3.مفهوم الاستثمار في الفكر التقليدي :

تباينت وجهات نظر العديد من الكتاب حول مفهوم الاستثمار فالبعض يتوسع فيه ليشمل كل الأنشطة ، بينما يستخدمه البعض الآخر بحيث يقصره على نشاط معين أو مال معين ، ولعل السبب في ذلك أن كلمة "استثمار" من الكلمات التي يمكن حملها عندما تستخدم بين الناس على مفاهيم متعددة ،أو على واحد فقط من تلك المفاهيم .

وفيما يلي نماذج من هذه المفاهيم :

1.3.مفهوم الاستثمار عند علماء الإدارة والتمويل :

يرى البعض منهم أن كلمة استثمار يقتصر استخدامها على شراء الأصول الرأسمالية التي تقدم خدمات ومنافع مثل : الآلات والمصانع والخدمات فهي التي تُدرّ خدمات أو سلع إنتاجية حقيقية خلال الزمن ، بينما يُطلق على شراء الأصول المالية – وهى الأسهم والسندات – كلمة استثمار مالي وتطلق كلمة ثروة Wealth لتعنى الأصول الحقيقية والأصول المالية (1)

يتضح من هذا المفهوم أنه يُقصر استخدام الاستثمار في الأصول الحقيقية (الإنتاجية والخدمية) فقط أما الأصول المالية فلا تندرج تحت مفهوم الاستثمار وإنما تدرج تحت مفهوم الاستثمار المالي ، ويطلق على الاستثمار والاستثمار المالي لفظ الثروة

بينما يرى البعض الآخر، بأن الاستثمار يمثل تضحية بقيم حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل (1) .

يتضح من هذا المفهوم أنه لا يُقصر استخدام الاستثمار على الأصول العينية فقط بل يشمل أيضا الأصول المالية ، ولذلك فهو أوسع من المفهوم السابق .

2.3.مفهوم الاستثمار عند علماء الاقتصاد :

يتمثل الاستثمار في شراء أو تكوين أصول إنتاجية مثل المباني ،والمعدات ، وتجهيزات المصانع (1) ، وعلي ذلك لا يشمل الاستثمار عند علماء الاقتصاد الأصول المالية .

3.3.مفهوم الاستثمار عند علماء المحاسبة :

يقصد بالاستثمار عند المحاسبين بأنه تدفق خارج من المال في فترة زمنية واحدة يتبعه سلسلة من التدفقات النقدية المكتسبة (1) .

ويتسع هذا المفهوم ليشمل الاستثمار في الأصول العينية والأصول المالية معا .

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن الاستثمار قد يكون له معنى ضيق يتمثل في قيام إحدى الشركات بشراء آلات أو معدات أو فتح خطوط إنتاج جديدة أو استكمال مشروعات قائمة أو إحلال وتحديث أصول متقادمة، وقد يكون له معنى أوسع ليشمل جميع - بجانب ما سبق - الاستثمارات المالية: (شراء أوراق مالية ؛ إيداع المدخرات في البنوك ...) .

ويميل الباحث إلى المفهوم الواسع للاستثمار حيث إن الغاية من استثمار الأموال في الفكر التقليدي هي تحقيق مكاسب مستقبلية سواء كانت ناتجة من الاستثمار في أصول مالية أو أصول عينية .

4.مراجعة الجهاز المؤسسي:

يتم إعادة النظر في اللإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنح الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهمة إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و مجلس الاستثمار الوطني للعمل من أجل مهام أخرى أكثر أهمية (تحسين مناخ الاستثمارات و بيئة المؤسسة و التعزيز الاستباقي للاستثمارات المحلية والأجنبية).
- إنشاء أربعة (4) مراكز التنسيق و تخطيط اتصال بين الخدمات المحلية للتنشيط الإقتصادي (مركز إدارة المزايا مركز إدارة المزايا، مركز استكمال الإجراءات الشكلية، مركز لدعم الإبتكار و أخيرا مركز للتعزيز الإقليمي).
- الأحكام ذات الصلة للمستثمرين الأجانب شروط الإستفادة من المزايا:
  - التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وفقا للمادة 4.
  - يتم تسليم شهادة على الفور، تمكن المستثمر من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات و الهيئات المعنية* (المادة 8).

2.**الأهلية للإستحقاق بالمزايا:** تستفيد من المزايا بموجب هذا القانون: 1

– إستثمارات الإنشاء و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات و السلع التي ليست محل إستثناء من المزايا (المادة 5).

-السلع بما فيها تلك المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج. تعفى السلع المذكورة ،عند الجمركة ، من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي. السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (بشرط أن تكون في حالة جديدة) (المادة 6).

3.معايرة المزايا على ثلاثة (3) محاور (المادة7):

يتضمن نص قانون ترويج الاستثمار(3) ثلاثة مستويات من الامتيازات 3 :

- امتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة،
- إمتيازات إضافية ممنوحة للإستثمارات في قطاعات ذات الإمتياز (الصناعة و الزراعة و السياحة) و/أو المنشئة لمناصب العمل (100 وظيفة دائمة على الأقل)،
- المزايا الإستثنائية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني(و المعدة على أساس إتفاقية تبرم مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطنى للاستثمار).

4 . رفع حد قيمة الإستثمار الذي يتطلب موافقة المجلس الوطني للإستثمار حد قيمة الإستثمار يرفع إلى 5 ملايير دينار بدل من 2 مليار دولار مما يشكل فرصة للمستثمرين الأجانب و خطوة أخرى في إطار تسهيل الإجراءات و تشجيع الإستثمارات (المادة 14).

5. الإستفادة الأوتوماتكية من مزايا الإنجاز: بإمكان المستثمر الإستفادة بطريقة أوتوماتكية من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون من أجل كل الإستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (المادة 4) تستفيد الإستثمارات المسجلة طبقا لأحكام المادة4بقوة القانون و بصفة آلية من مزايا الإنجاز،(باستثناء الإستثمارات التي تتطلب موافقة المجلس الوطنى للاستثمار و تلك الواردة في القوائم السلبية) بموجب المادة .8

6. الإستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز: 1

الإستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز (المادة 10) يخضع لما يأتي:

- القيد في السجل التجاري
- حيازة رقم التعريف الجبائي
- الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي

7. كيفيات منح مزايا الإستغلال:منح مزايا الإستغلال المقررة في أحكام هذا القانون يتم على أساس محضر معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال تعده المصالح الجبائية المختصة إقليميا (المادة 10).

8. أجل الإنجاز:وفقا للمادة 20 ، يجب أن تنجز الإستثمارات المنصوص عليها في المادتين الأولى و 2 (راجع المرجع رقم 2، صفحة 1)، في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة. يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل المنصوص عليه في المادة 4 و يدوّن في شهادة التسجيل المذكورة في المادة 8.

9.ضمان تحويل الرأسمال: وفقا للمادة 25، ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناجمة عنه في شكل حصص نقدية ، إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد تقبل كحصص خارجية ، و كذلك المداخيل الحقيقية الصافية ، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، و أن تكون محل تقييم.

10. التنازل و حق الشفعة (المواد 29-30-31):حق الشفعة كما تم ترتيبه في القانون الجديد موافق للممارسات الدولية ، وهي الحق فى مكافحة الاحتيال المتعلق بتخفيض قيمة الأسهم أو الحصص الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى فرصة الإعتراض الممنوح للدولة بسبب حق السيطرة المخول لجميع الدول المضيفة للإستثمار للتنازلات عن أصول و أسهم الشركات التي تتلقى على نظام ضرائبي مميز.

11.متابعة الاستثمارات: تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب 16-09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016 للمتابعة، خلال فترة الإعفاءّ مرافقة و مساعدة و جمع المعلومات الإحصائية) خلال فترة الإعفاء(المادة 32).[1]

العوامل المشجعة على الإستثمار:

أولاً - السياسة الإقتصادية الملائمة ، يجب أن تتسم بالوضوح والإستقرار ، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة ، فالسياسة يجب ان تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها ، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة . إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ، ضمن إطار الأهداف العامة ، للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع ، ويجب أن تكون مستقرة ، ومحددة ، وشاملة .

وهذا يعني ان تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون ، وان احتوى الكثير من المزايا والاعفاءات والاستثناءات ، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الانتاج باسعار منافسة من ناحية ، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية اخرى .

وهذا من الممكن ان يتوقف على: 1

- اعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والاجور .
- تشجيع التصدير وازالة كافة العقبات من امامه .
- تطوير اجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي ، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين ، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الانتاج ويسمح للمنتجات السورية بالمنافسة الخارجية .
- ومن الجدير بالاشارة كذلك إلى ان الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل اسعار الفائدة العالمية ، ومعدل الارباح ،
- وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الاخرى

ثانياً . البنية التحتية اللازمة للإستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والإتصالات ، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. نظرية التنمية الإقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين باسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة . ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية ، والمصارف الخاصة ، وأسواق الأسهم والأوراق المالية . ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار.

ثالثاً . بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة ، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات . إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

رابعاً . ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض ، وعدم تناقضها ووضوها ، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة ، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الإستثمار والتجارة والمالية والجمارك . وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الإجتهاد في تفسير نصوصها .1

4. خاتمة:

بعد التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة و النمو الإقتصادي الذي حققته ، أدركت الجزائر أن السبيل الوحيد للتنمية الإقتصادية هو إقامة مشاريع إستثمارية و إستغلال ثروتها على أحسن وجه و على هذا الأساس يجب توفير معطيات إحصائية دقيقة و معرفة وافية للحاجيات و التغيرات المستقبلية ، و قد

تمكننا من إجراء دراسة على جانب كبير من الموضوعية و الفعالية لإتخاذ القرار الأحسن و الأمثل لهذه المشاريع الإستثمارية و ذلك لا يتم إلا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها و تجسيدها على أرض الواقع ، علما أن مصادر التمويل هذه تختلف من مصادر داخلية التي تعبر عن إستقلالية المؤسسة و قدرتها على التمويل الذاتي ، و موارد مالية خارجية التي تلجأ إليها المؤسسة العاجزة عن تمويل مشاريعها الإستثمارية بنفسها و لا يكون هذا الأخير (التمويل) إلا وجود جهاز مصرفي يضمن تمويل هذه الإستثمارات تمويلا فعالا أخذا بعين الإعتبار الضمانات المأخوذة من الزبائن.

5. قائمة المراجع:

1.عبد المنعم أحمد التهامي ، " التمويل : مقدمة في المنشات والأسواق المالية " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة 1983م .

2.قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،الاردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012.

3.تفيده علي السيد هلال ، "معايير تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1996م .

4.أحمد تمام سالم ، " تحديد وقياس التدفقات النقدية من المشروعات الاستثمارية " ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، العدد 23، 1998م .

5.أحمد دحلب عبد الرزاق،ورحيمة حوالف، دور الشراكة في جلب الاستثمارات الاجنبيه،ملتقى وطني ،تلمسان.

6.سعيد توفيق عبيد ، " العائد والمخاطرة في الاستثمار تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير 1996م ،

7.عبد الرحيم شيبي، وسمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية وقياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، 2010.

8.عبد الله عزت بركات، تجربة الأردن في تخصيص مؤسسات القطاع العام،النتائج والتحديات، مجلة العلوم الإنسانية،العدد ،2008.

9.فتح الله لعلو ، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية،ط1،دار الحداثة للطباعة،1981 .

10.نبيل بوفليح ، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي والمطبقة في الفترة (2000_ 2010) ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 9، 2013.

11.القانون 16-09 المؤرخ 3 غشط 2016